

## خطاب ما قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل بشأن الأحكام القضائية التعسفية وحرية التجمع في البحرين

المنظمة: منتدى البحرين لحقوق الإنسان

المتكلم: غنى رباي – باحثة في منتدى البحرين لحقوق الإنسان

### العنوان الأول - الأحكام التعسفية:

في دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة سنة 2017، صدرت **19** توصية بشأن الأحكام التعسفية، منها توصيات بشأن أحكام الاعدام صدرت عن **19** دولة، طالبت بإلغاء أو تعليق أو وقف تنفيذ أحكام الاعدام.

منذ سنة 2017، نفذت السلطات البحرينية 5 أحكام اعدام تعسفية بحق معتقلي رأي استندت أحكامهم إلى اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب.

اليوم هناك **22** معتقل رأي محكومون بالإعدام أيضاً استناداً إلى اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب. **12** منهم قد استنفدوا جميع مراحل التقاضي ولم يبقى لتنفيذ أحكام الاعدام بحقهم سوى توقيع من ملك البحرين.

بالإضافة إلى أحكام الاعدام، تميزت السلطات البحرينية بإصدار أحكام اسقاط الجنسية عن المعارضين السياسيين والنشطاء الحقوقيين، أبرز تلك الأحكام كانت بحق زعيم المعارضة السياسية آية الله الشيخ عيسى قاسم. بلغ عدد أحكام اسقاط الجنسية تعسفاً 800 على الأقل حالة. **627** من هذه الأحكام صدرت منذ سنة 2018 أي بعد دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة، رغم أنّ 4 دول أصدرت توصيات طالبت فيها بإنهاء ممارسة سحب الجنسية.

أيضاً ما زالت السلطات البحرينية تصدر أحكام تعسفية أخرى مثل الغرامات المالية والسجن التعسفي الذي تصل إلى حد الحكم المؤبد بحق معتقلي الرأي، أبرزهم رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة الشيخ علي سلمان، المحكوم بالسجن المؤبد تعسفاً على خلفية مواقفه السياسية. صدر الحكم النهائي بحقه في يناير 2019 أي بعد دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة. بلغ مجموع عدد الأحكام التعسفية بالسجن المؤبد **332** حكماً وأحكام السجن الأخرى **1895** حكماً، منذ يناير 2018 وحتى يوليو 2022.

## العنوان الثاني - حرية التجمع السلمي:

في دورة الاستعراض الدوري الشامل سنة 2017، صدرت 12 توصية بشأن الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، صدرت عن 10 دول. بعض تلك التوصيات ارتبطت بالأحكام التعسفية المسندة إلى قمع ممارسة الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، و3 منها طالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عن معتقلي الرأي الذين حوكموا وسجنوا بسبب ممارستهم لحق التجمع السلمي أو الانتماء إلى جمعيات سياسية مستقلة.

على الرغم من صدور كل تلك التوصيات، إلا أنّ السلطات البحرينية ما زالت تمنع تكوين الجمعيات السياسية والحقوقية المستقلة، ولم تعد عن قرارها بحل الجمعيات البارزة مثل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وجمعية وعد.

كما أنها لا تعطي إيجازاً لخروج المسيرات السلمية الاحتجاجية، وتواجهها بالقمع عبر الأجهزة الأمنية.

وقد بلغ عدد قمع المسيرات لسلمية منذ ما بعد مايو 2017 أي دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة، 1018 حالة قمع، أسفر عنها الكثير من الإصابات منها 6 حالات وفيات بين المواطنين المحتجّين.

## التوصيات:

نشكر جميع الدول التي أصدرت توصيات حول الأحكام التعسفية وحول الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة، ولكن نعلمها أنّ، للأسف، حكومة البحرين لم تأخذ هذه التوصيات على محمل الجد إذ إنها لم تنفذ أي منها، ولذا نطلب من جميع الدول عبر ممثلهم في دورة الاستعراض الدوري الشامل المقبلة، بأن يكتفوا المطالبة والضغط على حكومة البحرين لاتخاذ الاجراءات التالية:

- وضع حد نهائي وفعلي للأحكام القضائية التعسفية بجميع أنواعها لا سيما حكم الاعدام وحكم اسقاط الجنسية وحكم السجن الوبد، التي تستند إلى خلفيات سياسية بحق معتقلي الرأي.
- الإفراج عن جميع معتقلي الرأي فوراً ومن غير شروط.
- عملياً حماية الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وفقاً لالتزامات البحرين الدولية، ولا سيما تلك المنصوص عنها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الكف عن حل الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.
- إلغاء قرارات حل تلك الجمعيات تحديداً جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وجمعية وعد وجمعية أمل.